العرب
الأحد 2020/01/12
السنة 42 العدد 11584

تمثيل الهامش عقبة أخرى على طريق سلام السودان

تأجيل مؤتمر النازحين في الفاشر بسبب صعوبة التوافق حول المشاركين

تصطدم مفاوضات السلام السودانية بعقبة جديدة في كل مرة، إذ تسبب خلافات تمثيل ولايات الهامش في تأجيل مؤتمر النازحين. وتبقى مثل هذه التفاصيل مشكلة تواجه التوصل إلى اتفاق شامل.

الأمل في السلام أكبر من العثرات

الخرطوم - طغت الخلافات القبلية والسياسية بين مكونات ولايات الهامش على مفاوضات السلام السودانية في جوبا، ما أدى إلى تعطيل المباحثات الثنائية بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة، وانعكس على تأجيل مساري الشرق ودارفور لمدة ثلاثة أسابيع لحين الانتهاء من التوافق الداخلي على الملفات المطروحة وتسمية المشاركين في المفاوضات.

وكان من المقرر عقد مؤتمر تشاوري حول تمثيل النازحين في مسار دارفور بمدينة الفاشر، الجمعة، غير أنه جرى تأجيله لمدة أسبوعين، في ظل صعوبات تواجهها اللجنة المشكلة من قبل الحكومة والجبهة الثورية للاتفاق على مطالب معسكرات النازحين واختيار ممثلين عنهم للمشاركة كمراقبين في مفاوضات جوبا.

وقال القيادي بالجبهة الثورية المرضي أبوالقاسم، لـ"العرب"، إن اللجنة المنبثقة عن مفاوضات جوبا لم تصل إلى كافة معسكرات النازحين غرب السودان، تأثّرًا بعدم استقرار الأوضاع الأمنية هناك عقب أحداث الجنينة التي اندلعت مؤخرا، ما أسفر عن إرجائها إلى 23 يناير الجاري كموعد مبدئي قابل للتأجيل.

وتسببت الخلافات العميقة بين المكونات القبلية غرب دارفور في تأجيل بدء المفاوضات الثنائية الخاصة بهذا المسار، واضطرت الحكومة إلى توقيع اتفاق استباقي في 24 ديسمبر الماضي، أفرز تكوين لجنة ميدانية مشتركة تضم 8 أعضاء من الحكومة و16 من الحركات المشاركة في المحادثات للإشراف على اختيار الممثلين من داخل معسكرات النازحين وتجمعاتهم في دارفور.

واعترف أبوالقاسم -وهو مسؤول التفاوض عن حركة العدل والمساواة في محادثات جوبا- بوجود مشكلات تنظيمية في اختيار الممثلين تسببت في تأجيل المؤتمر بهدف إعطاء المزيد من الوقت للاستقرار على اختيار المشاركين تمهيدا للاتفاق على مجموعة تمثلهم في المفاوضات.

ويضم مسار غرب دارفور حركات: تحرير السودان - جناح منى أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة، وتحرير السودان - المجلس الانتقالي، وتجمع قوى تحرير السودان.

وحسب الاتفاق الموقع بين الحكومة وهذه الحركات، فإن مؤتمر الفاشر يشهد مشاركة 100 ممثل لقيادات الإدارة الأهلية، و32 ممثلا لمنظمات المجتمع المدني و28 من المهنيين و40 من الرعاة والمزارعين، لاختيار 25 ممثلا لإدارة الأهلية و8 ممثلين للمجتمع المدني و10 للرعاة والمزارعين، كما يختار المشاركون 4 نازحات و4 نازحين كمراقبين في محادثات السلام للدفاع عن قضايا النازحين.

ويرى مراقبون أن الخلافات القبلية التي اندلعت في غرب دارفور، وراح ضحيتها أكثر من 50 قتيلا و100 مصاب، عقدت عملية التوافق حول اختيار الممثلين في ظل حالة انعدام الثقة بين الجميع في أجواء ملبدة بنيران الاشتباكات التي لم تخمد.

كما أن ملفات التفاوض في هذا المسار قد تشهد تغييرا نتيجة إضفاء المزيد من المطالبات الاقتصادية والإنسانية للنازحين واللاجئين الذين سيكون لديهم حضور قوي في المفاوضات، وسيبحثون عن أدوار سياسية مستقبلية في الولايات التي يتواجدون فيها.

ولا تختلف التعقيدات التي يشهدها مسار دارفور عما يجري في مسار الشرق بعد أن توقفت محادثاته منذ حوالي أسبوعين، بغية عقد مؤتمر تشاوري يهدف إلى تمكين الفئات المختلفة في ولايات الشرق من المشاركة بفاعلية في المفاوضات، وتوحيد الرؤى حول المشاركين والممثلين عن هذه المنطقة.

ويرعى مجلس السيادة المؤتمر الخاص بهذا المسار، والذي يأخذ أبعادا سياسية ولا يضم حركات مسلحة، ويحوي منظمات سياسية لها شعبية كبيرة بين القبائل هناك على رأسها مؤتمر البجة المعارض المنضوي تحت لواء الجبهة الثورية.

وتقرر انعقاد المؤتمر، السبت في الخرطوم، قبل أن يعلن عضو مجلس السيادة السوداني صديق تاور الثلاثاء تأجيله إلى الثلاثاء المقبل بغرض توسيع مشاركة الولايات الشرقية، التي ستكون حاضرة في المؤتمر الذي سيستمر لمدة يومين.

وأشار تاور، في تصريحات صحافية الخميس، إلى أن المؤتمر ليس لمناقشة قضايا الشرق، ويعد لقاء تشاوريا للمكونات في شرق السودان التي تشمل الإدارة الأهلية والقوى السياسية والمرأة والشباب، بالإضافة إلى قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية، لتشكيل مظلة للمكونات من سكان شرق البلاد والاتفاق على التفاوض، ونسبة التمثيل على مساره.

ويعتقد العديد من الخبراء، أن مفاوضات السلام عادت خطوات إلى الوراء بدلا من مضيها قدما إلى الأمام، في وقت سياسي بالغ الحساسية.

> **اللجنة المنبثقة عن مفاوضات جوبا لم تصل إلى كافة معسكرات النازحين غرب السودان تأثّرا بعدم استقرار الأوضاع الأمنية هناك عقب أحداث الجنينة**

وكان هناك تقدير أن الجالسين إلى مائدة التفاوض قيادات أسهمت في صناعة الثورة ومحاصرة وإضعاف نظام الرئيس السابق عمر البشير، ما جعل الأمل معقودا عليها للوصول إلى سلام شامل، غير أن بدء المفاوضات بالتركيز على المناطقية والابتعاد عن القضايا القومية أفرز الوضع القائم حاليا.

وأكد الهادي إدريس يحيى رئيس الجبهة الثورية السودانية، لـ"العرب"، أن الاتفاقيات التي يوقعها قادة الحركات المسلحة عن المسارات المختلفة ليست منفصلة عن السلام الشامل الذي سوف يتحقق في المستقبل، وإنما هي مجرد برتوكولات ثنائية تساهم في تسهيل مهمة المفاوضات على المستوى القومي.

وأضاف "قمنا بتقسيم المفاوضات إلى مرحلتين لإدراكنا أن كل إقليم له خصوصيته، وتأثيرات التهميش الاقتصادي والتنموي على مسار الشرق تختلف عن الغرب في دارفور مثلا، والهدف معالجة القضايا الخاصة بكل مسار على حدة".

وتابع "وبعدها سيتم تجميع كل البرتوكولات كي تكون ضمن الاتفاق النهائي الذي يشمل القضايا القومية والحريات العامة ونظام الحكم ومشكلة الهوية واستغلال الدين في السياسة والترتيبات الأمنية".

وأشار إدريس إلى أن الرجوع إلى أهالي الهامش مرة أخرى هدفه احتواء المشكلات الاجتماعية والقبلية التي اندلعت مؤخرا، وكان من الممكن أن تؤثر على مسار السلام بشكل عام.

الشيخ محمد بن زايد وبوتين يناقشان تطورات المنطقة

أبوظبي - تباحث ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، السبت في اتصال هاتفي، سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين الإمارات وروسيا والقضايا الإقليمية والدولية الراهنة، خاصة الأوضاع في منطقة الخليج والملفين السوري والليبي، حيث شدد كلاهما على أهمية الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

وقال الشيخ محمد بن زايد في تغريدة نشرها على حسابه الرسمي بموقع تويتر، "بحثت مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال اتصال هاتفي تعزيز العلاقات الثنائية ومجمل القضايا الإقليمية والدولية، وبشكل خاص تطورات الأحداث الأخيرة وأهمية الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها ومعالجة القضايا بالحكمة والحوار".

وأكد بيان نشرته وكالة الأنباء الإماراتية أن الشيخ محمد بن زايد تلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس بوتين بحثا خلاله "علاقات الصداقة والتعاون الاستراتيجي بين البلدين وسبل تطويرها ودعمها على المستويات كافة بما يحقق مصالحهما المشتركة".

وكان الرئيس الروسي قد زار دولة الإمارات، منتصف أكتوبر الماضي.

وأكد بوتين، وفق البيان ذاته، "أهمية تكثيف الجهود والتعاون للحفاظ على السلم والاستقرار والأمن في المنطقة وتجنيبها المزيد من التصعيد واتباع الوسائل والحلول الدبلوماسية في التعامل مع التطورات التي تشهدها واحتواء تداعياتها".

من جانبه أشار الكرملين، في بيان أصدرته دائرته الإعلامية عقب الاتصال، إلى أنه "تم بحث المسألة الليبية" وأن "الرئيس الروسي أطلع ولي عهد أبوظبي على نتائج مباحثاته مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي جرت في الثامن من يناير الجاري في إسطنبول".

وخلال هذه الفترة يكثف بوتين اتصالاته بالزعماء والرؤساء العرب بالتوازي مع التطورات التي يشهدها الملف الليبي لاسيما إثر التدخل التركي المتصاعد في هذا السياق.

والجمعة، بحث الرئيس الروسي مع نظيره المصري عبدالفتاح السيسي خلال اتصال هاتفي آخر تطورات الأوضاع في ليبيا ومنطقة الخليج.

وأكد الرئيسان على أهمية التهدئة في منطقة الخليج وعدم التصعيد حفاظا على أمن المنطقة، وفق بسام راضي المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية.

وجدد السيسي تأكيده على موقف مصر الثابت تجاه ضرورة وضع حد لحجم التدخلات الخارجية غير المشروعة في الشأن الليبي والتي تلقي بتداعياتها السلبية على مجمل القضية من كافة الجوانب وتقوض المساعي الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

مخاوف من تأثير حكومة أردوغان على المدارس التركية في ألمانيا

برلين - أحيت إمكانية فتح مدارس تركية في ألمانيا المخاوف من تأثير الرئيس رجب طيب أردوغان على الجالية التركية الكبيرة في البلاد، وهو التأثير الذي تُتهم السلطات التركية أساسا بممارسته في المساجد.

وصرح القيادي في الحزب المسيحي الديمقراطي ماركوس بلومي، لمجموعة الصحافة المحلية "أر.أن.دي" السبت، بقوله "لا نريد مدارس لأردوغان في ألمانيا".

> **الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية في ألمانيا متهم بالنشاط لصالح المخابرات التركية والتجسس على المعارضين بعد محاولة الانقلاب**

وتطلب أنقرة فتح ثلاث مدارس في ألمانيا حيث يعيش أكثر من ثلاثة ملايين شخص تركي أو من أصل تركي يشكلون أكبر جالية تركية في العالم، في برلين وكولونيا وفرانكفورت.

وترى أنقرة أن طلبها يأتي في مقابل وجود ثلاث مدارس ألمانية في تركيا، في إسطنبول والعاصمة أنقرة وإزمير، وكذلك بسبب غياب دروس اللغة التركية في المدارس الألمانية الحكومية على الرغم من أن الجالية تلح في طلب ذلك.

وعبر رئيس الجالية التركية في ألمانيا غوكاي سوفو أغلو، في تصريح لجريدة "شتوتغارتر تسايتونغ"، عن أسفه لأن "السلطات التعليمية الألمانية لم تفعل ما يجب عليها فعله منذ عقود لتقترح تدريس التركية إلى جانب اللغات الأجنبية الأخرى" ضمن مناهج التعليم.

وتؤمّن حاليا دروس اللغة في أغلب الأحيان من قبل القنصليات التركية في مساجد بألمانيا.

ولم تنطلق النقاشات حول المدارس وحول وضع إطار قانوني ثنائي لهذا القطاع في أفضل الظروف، بل جاءت في ظل توتر العلاقات السياسية بين البلدين، خاصة بعد توقيف أنقرة عددا من مزدوجي الجنسية في الأعوام الأخيرة.

ورغم حاجة برلين إلى تركيا لكبح تدفق طالبي اللجوء القادمين إلى أوروبا من الشرق الأوسط، إلا أنها تنتقد باستمرار ما تعتبره ميولا استبدادية للرئيس التركي الذي يتهم بدوره السلطات الألمانية بالتراخي تجاه معارضيه في ألمانيا.

ويأتي المطلب التعليمي التركي في أعقاب إغلاق المدرسة الألمانية في إزمير مؤقتا في 2018، وهو ما تشتبه وسائل إعلام تركية في أنه رسالة تهديدية.

وتبدي الحكومة الألمانية انفتاحها على عقد نقاش لكنها تعمل على ضمان وضع محتوى الدروس تحت إشرافها.

وقالت المفوضة الحكومية لشؤون دمج الأجانب، أنيتي فيدمان ماوتس، إنه "ما يعلّم في المدارس الألمانية يجب أن يتوافق مع قيمنا الأساسية وقوانيننا".

وعبر ناطق باسم وزارة الخارجية الألمانية راينر بريل، الجمعة، عن موقف مماثل قائلا إن "المدارس الأجنبية التركية المحتملة يجب أن تمتثل للقانون المحلي حول المدارس ومن غير المقرر منحها امتيازات".

ويضاف هذا الجدل إلى نقاش سابق حول التأثير الذي تتهم الحكومة التركية بممارسته في ألمانيا على المساجد التي يتولاها أئمة أرسلتهم أنقرة وتتولى دفع رواتبهم.

ويتْبع هؤلاء الأئمة، الذين يقارب عددهم الألف، "الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية في ألمانيا" (ديتيب). ويدير هذا الاتحاد 850 مسجدا في ألمانيا ويؤكد أنه يمثل 800 ألف شخص، ما يجعله أكبر منظمة إسلامية في البلاد.

ويتعرض الاتحاد لانتقادات منذ أعوام، إذ يتهمه المنتقدون بأنه ينشط لصالح المخابرات التركية في ألمانيا. وقد اتهم "ديتيب" أيضا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016 بالتجسس على معارضي أردوغان في صفوف الجالية.

وأعلن الاتحاد تحت ضغط برلين أنه سيتولى مستقبلا تدريب جزء من أئمته في ألمانيا بدلا من الاقتصار على استقدامهم من تركيا.

واعتبرت وزارة الداخلية الألمانية ذلك "خطوة في الاتجاه السليم" لتقليص التأثير الأجنبي. وعلق وكيل الوزارة ماركوس كيربر، هذا الأسبوع، على المسألة مقدرا أن "عددا لا بأس به من الأئمة سيتلاءمون أكثر مستقبلا مع طبيعة الحياة الألمانية". وأضاف "نحتاج إلى مبادرات أخرى وإلى وقت لاستعادة الثقة المفقودة".

الميول الاستبدادية تطال الجالية التركية